



المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية

روما، 15/5/2002

المشروعات المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها

البند 6 من جدول الأعمال

عملية الإغاثة الممتدة والإعاش - أنغولا 10054 (التوسيع الأول)

المساعدة الغذائية للسكان المتضررين من آثار الحرب

مقدمة للمجلس ليجيزها

عدد المستفيدين: 1 160 000

(734 500) امرأة

شهرًا 18

مدة المشروع:

(يوليو/تموز 2002 - ديسمبر/كانون الأول 2003)

(2003)

التكليف (بدولار الولايات المتحدة الأمريكية)

مجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج: 264 233 518 دولاراً

النفقات الحكومية المقديرية: 67 500 000 دولار

مجموع تكاليف المشروع: 301 018 264 دولاراً

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير عمليات إقليم وسط أفريقيا (ODY) : Mr H. Arthur

رقم الهاتف: 066513-2385

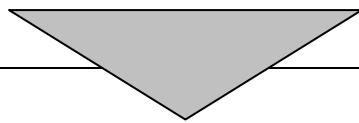
Ms F. Nabulsi

موظف الاتصال (ODY)

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات المجتمعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).



ملخص



لا يزال الوضع في أنغولا مزعزاً إلى حد بعيد بسبب حرب العصابات المكثفة. وترتبط على التحركات الكبيرة للسكان الناجمة عن الصراع الدائر آثار سلبية على الاقتصاد الريفي والأمن الغذائي بشكل عام، ويتوقع أن تزيد هذه التحركات خلال تنفيذ عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش.

وقد قدم البرنامج الدعم للأعداد الكبيرة من السكان النازحين في عامي 1998-1999 من خلال توزيع الأغذية بالمجان حتى موسم حصاد أبريل/نيسان 2001. وتحول البرنامج بعد ذلك عن التوزيع العام للأغذية فشجع استراتيجيات الاعتماد على الذات من خلال أنشطة الإنعاش المبكر. ونظراً إلى أن أنغولا لا تزال في حالة حرب، سيجري التركيز على إنشاء أرصدة بشرية لسكان المستفيدين، وبناء القدرات وتنمية مهارات متقللة بقدر تنقل السكان. وتتمثل الأهداف في تشجيع الاعتماد على الذات من خلال آليات مختلفة للبقاء على قيد الحياة، وتحسين مساعدات البرنامج واستخدامها بأفضل شكل صالح أكثر السكان تعرضاً لأنعدام الأمن الغذائي، وتمهيد الطريق لتقديم حلول أكثر استدامة. وستتفاوت الأنشطة التي تتضمن مزيجاً دقيقاً من الإغاثة والإنعاش حسب المنطقة، وفقاً للقدرات المحلية، والأمن، وهشاشة الأوضاع. ويتوقع أن يجري دعم أكثر من نصف المستفيدين من خلال عمليات توزيع مساعدات الإغاثة، والبرامج التغذوية والطبية، في حين أن برامج إعادة التوطين والغذاء مقابل العمل/الغذاء مقابل الأصول ستتضمن عنصر الإنعاش.

وتتسم حالات الطوارئ في أنغولا بطابع مزمن ومعقد. في بينما يظل عدد من المناطق يتلقى أعداداً كبيرة من النازحين، تتعزم مناطق أخرى باستقرار نسبي. وإدراكاً لأن الاضطرابات المستمرة قد أثرت على المناطق بدرجات متفاوتة، سيجري اعتماد استراتيجية مركزة للمساعدة الغذائية للتعامل مع حالات الطوارئ والإنعاش. وستنظم الأنشطة على أساس تقييم هشاشة الأوضاع للمقيمين والنازحين، حيث إن الصراع قد قوى قدرة عدد كبير من المقيمين على الاعتماد على الذات.

وسيلبلغ متوسط التوزيع الشهري 17 000 طن على 1 160 000 مستفيد، منهم 63 في المائة، أو 734 500 امرأة، وبالنظر إلى الظروف الأمنية وحالة الطرق، يتوقع أن يمثل النقل الجوي الطريقة الأساسية لتسليم المعونة إلى المناطق الداخلية من البلد. بيد أن البرنامج سيبذل كافة الجهود لتسليم المعونة بالوسائل البرية متى أمكن لتخفيض تكاليف التسليم. وستواصل الحكومة الإسهام في عمليات البرنامج، أساساً بتوفير إعانة الوقود والإعفاء من رسوم هبوط الطائرات/استخدامها للمواقف.

مشروع القرار



يجيز المجلس عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش - أنغولا 10054 (التوسيع الأول) - المساعدة الغذائية للسكان المتضررين من آثار الحرب (الوثيقة 1/WFP/EB.2/2002/6/1).

سياق ومسوغات العملية

سياق الأزمة

- 1 منذ استقلال البلد عام 1975، اتخذت عدة مبادرات لم تكل بالنجاح للتوصل إلى السلام بين الحكومة والجبهة الوطنية للاستقلال التام لأنغولا (جبهة يونيتا). وعلى الرغم من تنصيب حكومة للوحدة والمصالحة في عام 1997، انهارت المحادثات في نهاية المطاف واستؤنفت الحرب في ديسمبر/كانون الأول 1998، وصاحبها حركات نزوح واسعة النطاق في أواخر ذلك العام.
- 2 ومنذ نهاية عام 1999، تحول الصراع الذي بدأ كحرب أهلية إلى حرب عصابات. وتستمر تحركات النازحين في غamar انعدام الأمن والاستقرار، مما يجعل من الصعب للغاية على الوكالات الإنسانية أن تؤدي عملها. وقد وسع البرنامج ووكالات إنسانية أخرى نطاق عملاتها لتشمل مناطق تسيطر عليها الحكومة بلا نزاع ومناطق أمنية مستقرة نسبياً.
- 3 وشهدت الشهور الأخيرة من عام 2001 استئناف تحركات النازحين بشكل كبير، لا سيما في المناطق المحيطة بكويتو، وهوامبو، ومالانغي، وساوريما، ولوينا. وقد دفعت عمليات القتال التي وقعت مؤخراً إلى تحركات سكانية واسعة النطاق في مقاطعات أويج، وزاير، وبينغو، وهويلا، وكولنزا، ونورت، وموكسيكو، وكوبانغو.

تحليل الحالة الاجتماعية الاقتصادية

- 4 تعتمد أنغولا على قطاع النفط للحصول على 90 في المائة من إيرادات النقد الأجنبي. غير أن معظم الإيرادات تستخدم في تمويل الجهود الحربية وفي خدمة الديون الأجنبية البالغة 9.5 مليار دولار، مما يحد بدرجة كبيرة من الموارد المتاحة للاحتياجات الإنسانية. بلغ معدل التضخم 180 في المائة في مايو/أيار 2001، وهذا يظل يتجاوز المعدل الذي استهدفه برنامج الإنعاش الاقتصادي الحكومي وهو 150 في المائة. وأدى ذلك إلى تدهور كبير في القدرة الشرائية للمواطن الأنغولي العادي. وفي أبريل/نيسان 2001، رفعت الحكومة أسعار الوقود بنسبة 62 في المائة، وأسعار المياه والكهرباء بنسبة 40 في المائة، وأسعار الوقود مرة أخرى بنسبة 50 في المائة في يناير/كانون الثاني 2002. وتشير دراسة اقتصادية أجراها المعهد الوطني للإحصاء في عام 2001 إلى أن 63 في المائة من الأسر في المناطق الحضرية وشبه الحضرية تعيش دون حد الفقر، وأن 25 في المائة من الأسر تعيش دون حد الفقر المدقع. وتدرج أغلبية الأسر التي تعيلها نساء في الفئة الأخيرة وتشكل أغلبيتها.
- 5 وقد صنف تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2001 أنغولا في المرتبة 146 من إجمالي 162 بلداً، وفقاً لمؤشر التنمية البشرية، مما يوضح عمق الأزمة الاجتماعية الاقتصادية التي يعاني منها البلد. وبين عامي 1970 و1995، زادت نسبة سكان الحضر من 15 في المائة إلى 50 في المائة من مجموع السكان. وأدى هذا إلى ظهور المستوطنات الحضرية العشوائية على نطاق واسع، وإلى زيادة كبيرة في عدد أطفال الشوارع، وارتفاع مستويات العنف وانعدام الأمن في الحضر.

- 6 وأدت الحرب الأهلية إلى انهيار الاقتصاد الوطني تدريجياً، مع انخفاض عدد فرص العمل في الحضر. ويتنافس المقيمون الفقراء مع تدفقات النازحين على فرص العمل المتبقية. وفي المناطق الريفية، أدى تغيير نظم الإنتاج الزراعي من الزراعة التجارية إلى زراعة الكفاف إلى الحد من فرص كسب دخل إضافي. وأصبح سكان الريف هم أيضاً



يعانون من انعدام الأمن الغذائي ومن هشاشة الأوضاع إزاء الآثار التراكمية للحرب وآثار القحط والفيضانات. ويعتمد البلد منذ الثمانينات على الواردات والمعونات الغذائية. ويقتصر الإنتاج الزراعي حالياً على المناطق الآمنة، مع قلة فرص الوصول إلى الأسواق، وزيادة هشاشة الأوضاع إزاء انعدام الأمن الغذائي.

-7 وقد أدى الصراع الدائر ومخاطر الألغام البرية إلى تقييد استخدام الأراضي الزراعية. والسرقة من الأمور الشائعة في كثير من المناطق، مما يدفع المزارعين إلى حصاد محاصيلهم قبل الآوان. وينحصر إنتاج الماشية حالياً في مقاطعتين في المنطقة الجنوبية الغربية القصوى، وقد هلكت الأغلبية العظمى من قطعان الماشية في شتى أنحاء البلد. وفي مايو/أيار 2001، ويستفاد من تقديرات لبعثة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والبرنامج لتقييم المحاصيل والإمدادات الغذائية أنه نتيجة للمعدلات الطيبة لسقوط الأمطار وزيادة توزيع الحبوب والأدوات وتحسين فرص الوصول إلى الأرض، فإن مجموع إنتاج الحبوب قد بلغ 577 000 طن، بزيادة قدرها 15 في المائة قياساً بالعام السابق المنخفض الإنتاج. وقدرت المتطلبات من واردات الحبوب من أبريل/نيسان 2001 إلى مارس/آذار 2002 بنحو 581 000 طن منها 405 000 طن من الواردات التجارية. وقدرت البعثة الاحتياجات من المعونة الغذائية لتلك الفترة بنحو 176 000 طن. ولذا، ستظل هناك حاجة إلى مساعدات البرنامج حتى الحصاد القادم في أبريل/نيسان 2002، حيث من المقرر إيفاد بعثة مشتركة جديدة.

-8 وتمثل عمليات النزوح العامل الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي في البلد. فيوجد في الوقت الحالي ما يزيد على 4.1 مليون نازح بسبب الحرب، منهم 1.36 مليون نازح مؤك ومسجل للحصول على مساعدة إنسانية. وقد وصل منذ عام 2001 أكثر من 500 000 نازح منهم إلى مناطق يمكن الوصول إليها، وهو ما يمثل خمسة أضعاف الرقم المتوقع لعملية النداء الموحد لعام 2001.

-9 وتدرك مجموعة المساعدة الإنسانية أن الحالة التغذوية تتفاقم بالنسبة إلى النازحين والمقيمين، الذين كان عليهم التنافس مع النازحين للحصول على الموارد القليلة المتاحة. وتقدم حالياً مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبرنامج المساعدة إلى نحو 7 لاجئ. ولا يُعرف سوى القليل عن السكان الموجودين خارج المناطق التي يمكن الوصول إليها، إلا أن التقديرات تشير إلى أن أكثر من 500 000 شخص يحتاجون إلى المساعدة إذا ما أصبح من الممكن الوصول إلى تلك المناطق.

-10 وينعكس تضيّق حالات نقص الأغذية وسوء الرعاية الصحية والإصلاح في أنغولا في ارتفاع معدلات وفيات الأطفال. فوفقاً للتقرير السنوي لصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) لعام 2000 عن أنغولا، فإن ما يقرب من ثلث الأطفال يفارقون الحياة قبل سن الخامسة، وهو ثاني أعلى معدل في العالم. وتحتل أنغولا المرتبة الثانية في العالم في وفيات الأمهات، إذ تبلغ الوفيات 1 854 حالة لكل 100 000 مولود هي. ويبلغ متوسط العمر 45 عاماً. ويعزى ارتفاع معدلات الوفيات والإصابة بالأمراض إلى العوامل المترابطة التالية:

- » الأمراض مثل السل والمalaria وداء المتقيبات وشلل الأطفال والإسهال (المرتبط بسوء المياه/الإصلاح العدد المنخفض لمن يتم تطعيمهم)؛
- » سوء التغذية الناجم عن الفقر إلى الأغذية الغنية بقدر كافٍ من البروتينات، ونقص المغذيات الدقيقة وتكرار التعرض للأمراض المعدية؛
- » عدم الحصول على خدمات الصحة العامة وندرة الإمداد بالعقاقير.



ويُقدر أن 69 في المائة من السكان لا يصلون إلى مياه شرب نقية، وأن 60 في المائة يفتقرن إلى مرافق إصحاح ملائمة، و76 في المائة لا يحصلون على خدمات الرعاية الصحية.

- 11 النساء والأطفال، الذين يمثلون 70 في المائة من السكان النازحين، يعانون أشد العانة من الحرب. وعدد الأسر التي ترأسها نساء مرتفع وأخذ في الزيادة؛ وهذه الأسر أكثر فقراً عادة بسبب انعدام فرص العمل والأدوات. ونحو 70 في المائة من القوة العاملة في قطاع العمل غير الرسمي هم من النساء. وتعتني البنات الأكبر سناً بالأطفال والمنزل، ولا يذهبن إلى المدرسة. وتؤول ملكية الأصول المنزلية عادةً إلى الذكور، كما يستفيد عادةً من الإرث الأقارب الذكور، مما يجعل الأراملات يعاني من هشاشة الأوضاع بشكل خاص.

استجابة البرنامج

- 12 بين نوفمبر/تشرين الثاني 1990 ومايو/أيار 2002، قدم البرنامج مساعدات للسكان المتضررين بالحرب من خلال تسع عمليات طوارئ وأربع عمليات للإغاثة الممتدة والإعاش، تضمنت 1 289 035 طناً من الأغذية و240 000 شخص متضرر بالحرب، وبلغ هذا الرقم ذروته في الفترة 1993-1995 حيث وصل إلى مليوني شخص.

- 13 وقد تضمنت عمليات الإنعاش الثلاث الأولى، التي بدأت في مارس/آذار 1996 في ظل أوضاع مستقرة نسبياً، عدداً من أنشطة الإصلاح، وعززت إعادة التوطين في أماكن المولد، مع مواصلة البرامج التغذوية في الوقت ذاته. وأردفت هذه الأنشطة بعمليات تركز على فتح طرق من خلال إزالة الألغام وإصلاح الجسور.

- 14 وعندما استؤنفت الحرب في أواخر عام 1998، استخدم البرنامج عملية موازية للإغاثة الممتدة والإعاش ولعملية الطوارئ لمواجهة زيادة احتياجات المساعدة الغذائية. وبينما كان التركيز في 1999 ينصب على التصدي لحالات الطوارئ، فإن البرنامج قد أدرك الحاجة إلى النظر في حلول أكثر استدامة لمشكلة النزوح الجماعي للمدنيين. وواصل البرنامج مساعدة السكان الأشد ضعفاً من خلال إطار من التنسيق مع وكالات أخرى في منظومة الأمم المتحدة وشركاء منفذين، مثل منظمات غير حكومية دولية ووطنية. وتصل كمية الأغذية الموزعة في إطار العملية 10054 للإغاثة الممتدة والإعاش، التي أجازها المجلس للفترة من أبريل/نيسان 2001 إلى يناير/كانون الثاني 2002 إلى 782 228 طناً لصالح 040 000 شخص.

- 15 وخلال عام 2001، وزع البرنامج زهاء 10 500 طن من سلع المعونة الغذائية شهرياً على 845 600 شخص تقريباً، منهم 477 امرأة. ويرجع النقص مقابل عدد المستفيدين المزعزع ومستويات التوزيع المنشودة إلى عقبات تتعلق بالأمن وشؤون الإمداد والنقل وخطوط الإمداد، مما استدعى تحسين توجيه أنشطة المعونة الغذائية. وكان نصف المستفيدين تقريباً من النازحين والسكان المقيمين المهددين للاستفادة من حصص الإغاثة الغذائية عامة، وربعهم من أشخاص يعانون بشكل معتدل وخطير من سوء التغذية في مراكز طبية للتغذية. كما قدمت المساعدة لمجموعات ضعيفة أخرى من خلال برامج التغذية المؤسسية. واستخدم الرصيد المتبقى من الموارد في دعم العائدين والمشاركين في خطط إعادة التأهيل بتقديم حصص في أنشطة الغذاء مقابل العمل.

- 16 وأسهمت المساعدات الغذائية والمساعدات الإنسانية الأخرى التي يقدمها البرنامج في تحسين الأوضاع وتحقيق استقرارها في مناطق الأنشطة في أنغولا. وقد انخفضت معدلات سوء التغذية، حسبما جمعتها منظمة اليونيسيف-أنغولا من منظمات غير حكومية على النحو التالي:

« من 10 في المائة إلى 5 في المائة في هوامبو (مايو/أيار 2000-مايو/أيار 2001)؛



- ↳ من 32 في المائة إلى 3 في المائة في ملانغي (يونيو/حزيران 1999-مايو/أيار 2001)؛
 - ↳ من 46 في المائة إلى 13 في المائة في كاماكورا (مارس/آذار-أغسطس/آب 2001)؛
 - ↳ من 11 في المائة إلى 6 في المائة في بالمومو-بنغيلا (مارس/آذار-سبتمبر/أيلول 2001)؛
 - ↳ من 6 في المائة إلى 3 في المائة في كوبال-بنغيلا (فبراير/شباط-أغسطس/آب 2001).
- كما أسهمت في تحقيق مزيد من الاستقرار :
- ↳ من 7 في المائة إلى 5 في المائة في مدينة يوغي (مايو/أيار 2000-مارس/آذار 2001)؛
 - ↳ من 6 في المائة إلى 4 في المائة في بلدية موكيسيكو (ديسمبر/كانون الأول 1999-مارس/آذار 2001).

السياسات والبرامج الحكومية

-17 التزمت السلطات الأنغولية في عام 1999 بتوطين النازحين بصورة مؤقتة في أراض زراعية منتجة. وعلى الرغم من أن هذه السياسة مقيدة بسبب قلة الأراضي الصالحة للزراعة والمنزوعة الألغام، وقلة توافر البنور والأدوات، فإن الحكومة مضت قدما في تفديها. وتم دمج المعايير التشغيلية الدنيا لسياسة التوطين في مرسوم "معايير توطين النازحين" المؤرخ أكتوبر/تشرين الأول 2000. ويقدر عدد النازحين الذين تم توطينهم بصورة مؤقتة أو دائمة منذ عام 1999 بنحو 480 000 نازح، منهم 180 000 تقريبا تم توطينهم في عام 2001. ونفذت نصف مبادرات التوطين وفقا للمعايير المحددة، ويتزايد الالتزام بهذه المعايير، إذ وصل إلى 70 في المائة في النصف الثاني من عام 2001.

↳ المساهمات غير المباشرة

-18 ستوacial الحكومة مساهمتها بوقود الطائرات من نوع A1، إذ تدعم نحو 85 في المائة من قيمته السوقية. وتشمل المساهمات الأخرى المتوقعة من الحكومة الإعفاءات من رسوم الهبوط والتوقف والملاحة، ومن رسوم طائرات الركاب والبضائع في المطارات. وإذا ما توافرت الموارد الكاملة لعملية الإغاثة الممتدة والإعاش 10054 (التوسع الأول) على مدى مدة المشروع البالغة 18 شهرا، ستكون الحكومة قد أسهمت بمبلغ 67.5 مليون دولار ممثلة في وقود الطائرات (45.4 مليون دولار)؛ رسوم الهبوط/استخدام المواقف (6.39 مليون دولار)؛ رسوم الملاحة (15.7 مليون دولار). وترتبط هذه المساهمات غير المباشرة بحجم المساعدة المقدمة للبلد، مما يفسر انخفاض المساهمات في عام 2001 قياسا بالعام السابق. كما توفر الحكومة مخازن في عدد من المقاطعات. ويتوقع أن تقي الحكومة بالتزاماتها برد رسوم الميناء المفروضة على الواردات الغذائية للبرنامج، والتي تقدر بمبلغ 3.8 مليون دولار أمريكي في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإعاش 10054 (التوسع الأول).

الجدول 1: المساهمات الحكومية غير المباشرة في عملية الإغاثة الممتدة والإعاش 10054 (التوسع الأول)
(بملايين الدولارات الأمريكية)

العام	المجموع	A1	الهبوط/المواقف	رسوم الملاحة	رسوم المطارات
1998	3.6	1.9	0.70	0	1
1999	9.3	6.3	1.45	0	1.56
2000	29.9	19.3	2.90	5.6	1.06
2001 (تقدير)	18.6	12.6	1.30	3.2	1.51



← المساهمات المباشرة

-19 في أكتوبر/تشرين الأول 1999، أكدت الحكومة رسمياً مساهمتها بمبلغ 3 ملايين دولار ، قُدمت في فبراير/شباط 2001، واستُخدمت في شراء سلع غذائية محلياً. وأعلنت الحكومة اعترافها تقديم مساهمة مباشرة أخرى في مئتها 2 مليون دولار يتحمل توفيرها قبل عملية الإغاثة الممتدة والإعاش 10054 (التوسيع الأول) أو خلاها. وواصل البرنامج ومنظمات إنسانية وجهات مناحية أخرى أنشطة الدعوة مع الحكومة لتقديم مزيد من المساهمات المباشرة لتشغيل البرامج الإنسانية، كتقديمها من خلال دعم الحالات الضعيفة اجتماعياً مثلاً.

← برنامج الطوارئ الحكومي الوطني للمساعدات الإنسانية

-20 في يوليو/تموز 1999 أنشأت الحكومة لجنة وزارية للمساعدات الإنسانية، وأعلنت اللجنة عن برنامج طوارئ وطني للمساعدات الإنسانية قيمته 55.5 مليون دولار يُنفذ على مرحلتين: تشمل المرحلة الأولى (21.5 مليون دولار) تشمل شراء ونقل الأغذية والاحتياجات الطارئة الأخرى؛ وتشمل المرحلة الثانية (34 مليون دولار أمريكي) إعادة توطين النازحين وتوزيع الأراضي والبذور والأدوات. وتم بالفعل تخصيص اعتمادات المرحلة الأولى ونصف اعتمادات المرحلة الثانية، بمبلغ مجموعه 38 مليون دولار، على الرغم من عدم وجود معلومات يعود عليها تتعلق باستدامها.

-21 وثمة التزام آخر هام يتمثل في إنشاء صندوق للسلام والمصالحة الوطنية لصالح المقاتلين السابقين في جبهة يونيتا وإعادة دمجهم في المجتمع، بميزانية أولية قدرها 20 مليون دولار أمريكي.

← مساعدة ضحايا الفيضان

-22 في أبريل/نisan 2001، تعرضت مقاطعتنا ناميبي وكيتين في جنوب غرب البلد لأمطار جارفة. وصرفت الحكومة مبلغ 11.5 مليون دولار لإنقاذ الضحايا. ودعم البرنامج مبادرة الحكومة بتقديم 688 طناً من السلع الغذائية لصالح 32 شخص من ضحايا الفيضان في أبريل/نisan. ويستمر البرنامج في تقديم مساعداته إلى 650 أسرة من أشد الأسر تضرراً بالفيضان من خلال مخططات الغذاء مقابل العمل.

مسوغات تقديم المساعدة

-23 بالنظر إلى الصراع المستمر في كثير من المناطق، يرجح أن تكون عمليات العودة وإعادة التوطين محدودة على المدى القصير، مما يدعى عدداً كبيراً من الناس يعتمدون على مساعدات الإغاثة.

-24 وسيؤدي استمرار الصراع، وقلة المدخلات الزراعية المتاحة، وقلة الفرص المتاحة للحصول على عمل مدر للدخل خارج مجال الزراعة، إلى ارتفاع مستويات هشاشة الأوضاع خلال العام المقبل. ويتوقع أن يستمر الصراع بحدته المنخفضة التي سادت العام الماضي، وربما يزداد سوءاً، وفقاً لجماعة المساعدة الإنسانية في عملية النداء الموحد لعام 2002، مما يسفر عن زيادة عدد النازحين المؤكدين. وسيظل النازحون الساعون إلى الاندماج في الاقتصاد المحلي يواجهون صعوبة في الحصول على أراض صالحة للزراعة بشكل أفضل، والكساد الحالي الذي يشهده اقتصاد المقاطعات. وحتى النازحين الذين تمكنوا من الاستيطان سيحتاجون إلى دعم أولي ريثما يحل حصاد الفصل الأول من عام 2003.



الاستراتيجية والأهداف

- 25- يتمثل نهج عملية الإغاثة والإعاش 10054 الجارية في كفالة المرونة التشغيلية وتحسين توجيه المساعدة الغذائية من خلال ما يلي: "1" توزيع الحصص الغذائية المجانية لمدة محدودة، مع التوجه أساسا نحو النازحين الجدد، وإنهاء المساعدة تدريجيا بالنسبة إلى حالات النازحين القديمة استنادا إلى تقييم هشاشة الأوضاع؛ "2" مخططات تحديد المجموعات الضعيفة، بما في ذلك عنصري التغذية العلاجية والتكميلية؛ "3" دعم أنشطة إعادة التأهيل والتوطين لتعزيز الاعتماد على الذات من خلال أنشطة الغذاء مقابل إنشاء أصول وغذاء مقابل العمل.
- 26- وقد أكدت الحالة المتغيرة في أنغولا خلال عام 2001 ضرورةمواصلة اتباع استراتيجية مرنّة، حسبما يرد إجمالا في عملية الإغاثة الممتدة والإعاش. ولذا ستحتفظ عملية الإغاثة الممتدة والإعاش نفس النهج، ولكن ستراعي الحالة الإنسانية المتردية، على النحو المتوقع في تحليل السياق الموحد في عملية النداء الموحد لعام 2002، والمتجسد في الزيادة العامة في عدد المستفيدين. وتم استعراض الاستراتيجية لتضمينها توصيات بعثة التقييم التابعة للبرنامج في أكتوبر/تشرين الأول 2001. وتتضمن هذه التوصيات استعمال إطار منطقي لتوسيع نطاق مفهوم الإنعاش ليشمل إنشاء الأصول للسكان. واقتُرحت العمل باستراتيجية قائمة على الاحتياجات ترمي إلى تحقيق هدفين: إنقاذ الأرواح وإنشاء الأصول.
- 27- ويمكن تلخيص استراتيجية الإغاثة الممتدة والإعاش الجديدة في أنها تجمع بشكل بمرونة بين مخططات الإغاثة والإعاش: تقديم مساعدات الإغاثة، وتنفيذ أنشطة الإنعاش عند الإمكان. وسيواصل البرنامج استراتيجية إنقاذ الأرواح من خلال عمليات توزيع الأغذية بالمجان، ودعم أنشطة الاعتماد على الذات والإعاش من خلال إنشاء الأصول متى أمكن. وسيتفاوت معدل نهجي النشاطين وفقاً للمناطق، على أساس الحالة والقدرات والأمن وهشاشة الأوضاع.
- توجيه المعونة**
- 28- من أجل فهم أهداف استراتيجية عملية الإغاثة الممتدة والإعاش بمزيد من الوضوح، استُخدم نهج الإطار المنطقي في مرحلة تصميم العملية. وتبني الأهداف الواضحة والمؤشرات التي يمكن قياسها تحسين التنفيذ الميداني لأنشطة وتماسك العملية، وتحسين عملية الرصد والتقييم. ولعل التركيز على هشاشة الأوضاع يمكن البرنامج من تحديد المستفيدين وتصنيفهم في فئات بمزيد من الدقة. ومن ثم، فإن الأرقام التخطيطية المستخدمة لكل فئة من المستفيدين في وثيقة عملية الإغاثة الممتدة والإعاش الحالية هي أرقام مؤقتة لأغراض التخطيط، ولن تُستخدم كمؤشرات للأداء. وسيركز الرصد على أثر أنشطة الإنعاش في عمليات البرنامج، باستخدام الاتجاهات المتوقعة كمؤشر للنجاح.
- 29- وسيجري تحسين تحديد المستفيدين والاستعراض المنظم للاحتياجات من خلال ما يلي: "1" تحسين نظام تقييم هشاشة الأوضاع؛ "2" تحسين نظام التسجيل لإتاحة التحقق بانتظام من عدد الحالات؛ "3" وضع نظام أكثر تفصيلاً للرصد والتقييم يتضمن مؤشرات في مرحلة التصميم يمكن قياسها والتحقق منها.
- 30- وتم تنفيذ نظام تسجيل جديد على مستوى المقاطعات في فبراير/شباط 2001، يتلقى الدعم والتوجيه من الفريق العامل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المخصص للاستهداف (تحديد المستفيدين)، المنشأ في بداية عام 2000. ونتيجة لكفاءة وفائدة هذا الفريق المخصص، المسمى الآن بالفريق الفرعي لتحليل هشاشة الأوضاع، فقد تم تحويله إلى أداة تشغيلية دائمة تحت قيادة البرنامج. وقد يسر تحسين نظام التسجيل الاضطلاع بأنشطة متكاملة مع وكالات أخرى. ويتوقع حوسبة النظام خلال عملية الإغاثة الممتدة والإعاش 10054 (التوسيع الأول).



-31 وستواصل أفرقة مشتركة بين القطاعات لتقدير هشاشة الأوضاع، بقيادة وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، إجراء عمليات رصد منتظمة على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات. وقد وضع البرنامج مراقبين لتحليل هشاشة الأوضاع في جميع المكاتب الفرعية لجمع معلومات عن مؤشرات الأمن الغذائي، بما في ذلك الحالة الأمنية ونزوح السكان، والإنتاج الزراعي، والأنشطة والأسعار السوقية، وعمليات مسح تغذوية. ويجري تحليل هذه المعلومات بالتعاون مع حكومات المقاطعات ومؤسسات إنسانية أخرى، ونشرها في دورية البرنامج نشرة هشاشة الأوضاع والأمن الغذائي *Vulnerability and Food Security Bulletin*. وثمة آلية هامة أخرى هي البعثة السنوية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والبرنامج لتقدير المحاصيل والإمدادات الغذائية، وهي عملية تجري على الصعيد الوطني وتضم الحكومة وجهات مانحة مختارة. ومن خلال ما تقدم، يمكن للبرنامج ومجتمع المساعدات الإنمائية أن يضعوا التنبؤات الخاصة بانعدام الأمن الغذائي والعجز الغذائي على أساس جغرافي. ويتوقع أن تبدأ في عام 2002 عمليات مشتركة بين الوكالات لتقدير سبل العيش، بغية دعم جهود عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش لتحسين تحديد المستفيدين في المجتمعات المحلية. وستستمر العمليات المنتظمة المشتركة بين الوكالات لتقدير الاحتياجات.

احتياجات المستفيدين

-32 يتوقع أن يستمر النزوح في عام 2002 بنفس المستوى الذي كان عليه في عام 2001. وستعطي مساعدات البرنامج في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش الجديدة 160 000 مستفيد، منهم 500 734 امرأة (63% في المائة). وهذا يمثل زيادة قدرها 11.5 في المائة قياساً بعدد المستفيدين البالغ 1 040 000 مستفيد في إطار العملية المستمرة للإغاثة الممتدة والإنعاش، مما يوضح تفاقم الأوضاع الإنسانية للسكان. وتشمل المشاريع الأخرى للمعونة الغذائية إنشاء مركز للجنة الدولية للصليب الأحمر لصالح 28 000 مستفيد، ومساعدات مباشرة من الحكومة فضلاً عن منهج يحتمل أن تقدمها جهات المعونة الثانية من خلال منظمات غير حكومية وعن طريق الحكومة. ويحافظ البرنامج على اتصالاته لتجنب الأزدواجية وتعظيم الأثر والكافأة. ويظل البرنامج الوكالة الرائدة في توفير المساعدة الغذائية.

-33 وهناك تغيرات موسمية كبيرة في توافر آليات التعامل المتاحة للسكان. فالفجوة الغذائية متلازمة تؤدي إلى زيادة عدد المرضى الذين يتلقون تغذية إضافية وعلاجية وإلى زيادة انعدام الأمن الغذائي و هشاشة الأوضاع على مستوى المجتمع المحلي. ومن المفيد إجراء عمليات تقدير منتظمة للحالة بعد الحصاد، والفجوة الغذائية، والحالة قبل الحصاد لاستعراض احتياجات المستفيدين من البرنامج.

-34 وستساعد البعثة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والبرنامج لتقدير المحاصيل والإمدادات الغذائية المقرر إيفادها في أبريل/نيسان-مايو/أيار 2002 في تقييم أنشطة البرنامج في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش. وسيوفر هذا التقييم تقديرات لحالة الحصاد، والإنتاج المحلي، والواردات. وستساعد نتائج بعثة التقدير على تحسين فهم طبيعة تشكيل المستفيدين والمسائل ذات الصلة خلال الموسم الزراعي 2002-2003.

دور المعونة الغذائية

-35 تعد المعونة الغذائية ملائمة لاستراتيجيات المساعدات الإنسانية لأنغولا نظراً إلى العجز الغذائي الحاد في البلد. وكثير من الناس في حاجة مباشرة إلى الموارد الغذائية ومعرضين لسوء التغذية، بل وللحوادث أيضاً. وحتى إذا تم إدخال مزيد من الاستراتيجيات الموجهة نحو الإنعاش، فإن العجز الغذائي سيستمر على الأرجح إلى أن تتمكن البرامج الزراعية للاستيطان من تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية للسكان.



نُهج الأنشطة

-36 إن حالة الطوارئ في أنغولا مزمنة ومعقدة. ولا تزال بعض المناطق تستقبل أعداداً كبيرة من النازحين، بينما تتعمّل مناطق أخرى باستقرار نسبي. وإدراكاً لأن الاضطرابات المستمرة قد أثرت على المناطق بدرجات متفاوتة، سيجري اعتماد استراتيجية مرنّة للمساعدة الغذائية للتتعامل مع حالات الطوارئ والإنعاش. وستنظم الأنشطة على أساس تقييم هشاشة الأوضاع للمقيمين والنازحين، حيث إن الصراع قد قوى قدرة عدد كبير من المقيمين على الاعتماد على الذات.

-37 والنهج الذي يتبعه البرنامج في أنشطة الإغاثة محدد ويقوم على أساس الاحتياجات، كما أنه تشاركي، ويحدد المستفيدين في مخططات الإنعاش. وستكفل عمليات تقييم هشاشة الأوضاع استعراض الاحتياجات بشكل منتظم، وما يتبع ذلك من إعادة توجيه العملية. كما أن تنفيذ وتنقية نظام التسجيل سيكفل التحقق بالقدر الكافي من أعداد المستفيدين. كذلك فإن إقامة شراكات مع الشركاء المنفذين المحليين والدوليين الذين لهم وجود منذ فترة طويلة ستكفل استخدام نهج تشاركي ومجتمعية في أنشطة الإنعاش.

تقدير المخاطر

-38 إن مفتاح هذه الاستراتيجية الجديدة هو رصد الحالة عن كثب حسبما تتطور. وهذه مهمة صعبة، ولكن البرنامج متلزم بتقديم مساعدة موجهة بدقة لإحداث أثر دائم وإيجابي. وسيقوم البرنامج، من خلال مكاتب الفرعية الموجودة في ست عشرة مقاطعة، ويتضمن كل منها فرقة لتقدير هشاشة الأوضاع، بجمع معلومات وتكييف أنشطته وفقاً لها. وستجري أنشطة الرصد بشكل منهجي أكثر من ذي قبل باستخدام إطار منطقي في تصميم عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش.

-39 ويستند النهج المرن لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش إلى سلسلة افتراضات، لا يحتمل أن تتحقق بالكامل في كافة المقاطعات خلال مدة تنفيذ عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش. وهذه الافتراضات هي: "1" التزام الحكومة بأنشطة الإنسانية، لا سيما إعادة توطين النازحين؛ "2" توزيع مساحة كافية من أراضٍ جيدة أو توفيرها للنازحين لزراعة نسبة كبيرة من احتياجاتهم الغذائية؛ "3" نجاح حملة توزيع البذور والأدوات وسقوط الأمطار بكميات كافية لضمان تحقيق حصاد جيد في الموسمين 2002-2003 و 2003-2004؛ "4" توافر عدد كافٍ من الشركاء المنفذين؛ "5" توافر الإمداد بالبنود غير الغذائية التكميلية لتنفيذ برامج الإنعاش المبكر؛ "6" الوصول بشكل آمن إلى السكان المحتاجين.

-40 ويتمثل أحد الشروط الأساسية للنجاح في توزيع أراضٍ على النازحين في مناطق آمنة لإعادة توطينهم. وتعد أنشطة توزيع بذور ومدخلات أخرى على النازحين، وإزالة الألغام من التدابير التكميلية الهامة. ويتوقع أن تسهم وحدة الطوارئ التي أنشأتها منظمة الأغذية والزراعة مؤخراً في أنغولا في تحسين خدمات الدعم الزراعي.

-41 ويعتمد البرنامج على شركائه المنفذين في تنفيذ معظم برامج الطوارئ والإنعاش. بيد أن توافر الشركاء المختصين في بعض المقاطعات، لا سيما فيما يتعلق بأنشطة الإنعاش، يظل غير كافٍ. وسيشجع البرنامج على توسيع نطاق الأنشطة عن طريق بناء قدرات الشركاء على مستوى المقاطعة من خلال توفير التدريب في مجالات من قبيل النهج التشاركي المجتمعية لتحديد المشاريع وتصميمها وتنفيذها، وتعزيز مراقبة الفوارق بين الجنسين تماشياً مع التزام البرنامج تجاه النساء. كما سيتسنم أيضاً توافر المدخلات غير الغذائية لتكميل موارد الشركاء المنفذين بأهمية حاسمة في تنفيذ هذه البرامج، وسيجري رصد اعتمادات لها على النحو الواجب.



الأهداف

- 42 يتمثل هدف نشاط البرنامج في أنغولا في الفترة 2002-2003 على المدى الطويل في الإسهام في إعادة توفير سبل عيش مستدامة للنازحين والمقيمين الضعفاء.
- 43 وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن الأهداف المباشرة تتمثل أولاً في إنقاذ الأرواح بتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية لأكثر فئات المجتمع ضعفاً، وكفالة كفالة مستوى الحالة التغذوية للسكان المستفيدين، وثانياً في المساعدة في تحسين قدرة السكان المستفيدين على تحقيق الأمن الغذائي من خلال إنشاء أصول بشرية ومادية. والتركيز على هذه المهارات سيتيح مزيداً من الخيارات في المستقبل لآليات التعايش المدرونة للدخل.

خطة التنفيذ

عناصر البرنامج الأساسية

- 44 ستوجه مساعدات البرنامج من خلال ما يلي:
- تقديم مساعدات الإغاثة عن طريق برامج توزيع الأغذية في حالات الطوارئ وبرامج هشاشة الأوضاع؛
 - الاستجابة لحالات الإنعاش من خلال أنشطة الغذاء مقابل العمل/الغذاء مقابل الأصول والاستيطان.

المستفيدين والاحتياجات وانتقاء الأنشطة والسلال الغذائية

← الإغاثة الممتدة

- 45 سيوجه البرنامج مساعداته، من خلال الاستجابة لحالات الإغاثة عبر عمليات توزيع معونة الطوارئ الغذائية، نحو النازحين الجدد والمقيمين الضعفاء، والمؤهلين لعمليات التوزيع العام للأغذية في إطار عملية الإغاثة الممتدة وإنعاش الراهنة، الذين تم تحديدهم، من خلال عمليات تقييم هشاشة الأوضاع إزاء الاحتياجات، لتلقي مزيد من المساعدات. وسيواصل البرنامج تقديم مساعداته لللاجئين، وفقاً لمذكرة التفاهم المحلية المبرمة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويتوقع أن تُقدم المساعدات إلى نحو 980 375 مستفيداً مباشراً، منهم 242 امرأة، (64 في المائة)، من خلال توزيع 777 109 طناً من السلع الغذائية. وقد أدرجت احتياجات اللاجئين في عنصر الإغاثة في عملية الإغاثة الممتدة وإنعاش.

- 46 والأشخاص المصنفون ضمن النازحين الجدد هم النازحون المسجلون في نظام التسجيل منذ الموسم الزراعي 2001-2002 (سبتمبر/أيلول-نوفمبر/تشرين الثاني 2001، على حسب المناطق)، والذين ضاعت فرصهم في الحصاد في عام 2002. وجميع النازحين الجدد تقريباً يعتمدون على المساعدات الغذائية وليس لديهم أي وسيلة أخرى للعيش، ولن يتمكنوا من إعداد استراتيجية مجدية للصمود، وذلك على الأقل إلى أن يحل أول حصاد هام (أبريل/نيسان-مايو/أيار 2003)، على افتراض أن الأراضي الزراعية ستتوفر لهم في وقت يسمح لهم بالزراعة في موسم 2002-2003 (سبتمبر/أيلول-نوفمبر/تشرين الثاني 2002). ولذا، فهم مؤهلون للحصول على حصص غذائية كاملة توفر 2 سعر حراري. ويتألق النازحون الوافدون الجدد مساعدات إغاثة لفترة لا تزيد على موسمين زراعيين. وسيجري، متى أمكن، تشجيع السكان الذين يتلقون المساعدة على الشروع في أنشطة إنعاش في أقرب فرصة ممكنة. ويتوقع أن يكون معظم هؤلاء النازحين قد أنشأوا في ذلك الحين سبلًا للصمود، بما في ذلك الأنشطة الزراعية وفرص



العمل الموسمية. وما لم يشرع النازحون في أنشطة إعاش أو في الاعتماد على الذات، فإنهم لن يكونوا مؤهلين للحصول على مزيد من مساعدات الإغاثة إلا إذا أوصى تقييم هشاشة الأوضاع بعكس ذلك. وسيؤدي ذلك إلى حالات محققة لاستمرار انعدام الأمن الغذائي، أو عدم توافر ظروف الاكتفاء الذاتي، أو تعذر الشروع في أنشطة إعاش مستدامة، أو إلى وثائق تقييد بفشل الحصاد.

- 47 - **سيقوم البرنامج**، من خلال التصدي لحالات الطوارئ، عن طريق العمليات التغذوية وتغذية المجموعات الضعيفة،
بدعم الأشخاص التاليين:

- ◀ الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية الحاد في مراكز التغذية العلاجية؛
 - ◀ الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية المعتمد في مراكز التغذية التكميلية؛
 - ◀ أحد المعتدين بالأطفال لكل طفل يذهب إلى مركز التغذية العلاجية؛
 - ◀ أسر الأطفال الذين يذهبون إلى مراكز التغذية التكميلية في مقاطعات منقاة (عملية موسمية خلال فترة فجوة الجو)؛
 - ◀ المرضى الذين يعالجون من الحصاف والجذام والسل وداء المتقيبات؛
 - ◀ الأشخاص المعرضون لخطر سوء التغذية، مثل النازحين الجدد في مخيمات انتقالية مزودة بمطابخ مجتمعية؛ ومن المتوقع أن تتفاقى هذه الفئة نحو 57 006 أطنان من السلع الغذائية لصالح 465 240 مستفيداً مباشراً وغير مباشراً، منهم 156 000 (65 في المائة) امرأة وبنت.

- 48 وسيشمل الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في مراكز التغذية الحاد أو المعتدل العلاجية والتمكيلية، مجموعة منتقاة من أطفال دون سن الخامسة وحوامل ومرضاعات معرضين لسوء التغذية. وعندما تكون الحالة خطيرة، تقدم المساعدات إلى الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية فوق سن الخامسة.

-49 وسيقدم الدعم لأحد المعentin بالأطفال لكل طفل يذهب إلى مركز للتغذية العلاجية من خلال تقديم حصص غذائية فردية مطبوعة من سلم غذائية سهلة الطهي لدعهم لدى مصاحبتهم الطفل المريض.

-50 وسيقدم الدعم إلى أسر الأطفال الذين يذهبون إلى مراكز التغذية التكميلية بتقديم حصص غذائية خلال فترة فجوة الجوع للمحافظة على الحالة التغذوية، ولكفالة حصول الطفل على حصة تغذوية كافية بعد الانتهاء من المركز. وكما أوصى الفريق الفرعى المعنى بال營غذية، فإن هذه العملية ستكون موسمية وستطبق في مقاطعات مختارة على أساس عمليات دورية لتقدير هشاشة الأوضاع، لصالح الأسر غير المستقيدة من أنواع أخرى من المساعدات.

-51 وستقدم المساعدة للأطفال دون سن الخامسة المعرضين لسوء التغذية من خلال مطابخ مجتمعية متعددة تحدد المستفيدين بنفسها. وسينفذ هذا البرنامج هذا العام بالتنسيق مع منظمة اليونيسيف ووزارة الشؤون الاجتماعية وإعادة الدمج الاجتماعي، ومن خلال بناء قدرات الشركاء المنفذين. وسيستند البرنامج إلى نظام لتحديد المستفيدين يستخدم مؤشرات لقياس محيط منتصف الجزء الأعلى، من النزاع.

الإنعاش المبكر

-52 من خلال الاستجابة لحالات الإنعاش المبكر، عبر أنشطة الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل الأصول، سيحصل البرنامج إلى الأسر الضعيفة غير المؤهلة للحصول على مساعدات الإغاثة الغذائية الموزعة في مناطق مقسمة على أنها



منعدمة الأمان الغذائي، في حالات إعادة التوطين أو العودة وفقاً للمعايير. والهدف من ذلك هو دعم المجتمعات المحلية في إنشاء أصول بشرية ومادية مستدامة ويمكن نقلها. وسيولى اهتمام خاص لاحتياجات النساء لأغراض التدريب وتنمية المهارات. وسيعمل البرنامج مع الشركاء المنفذين لإنشاء أصول بشرية والتشجيع على إدخال ممارسات مواطنة بيئياً. كما سي العمل البرنامج من خلال شركاء لديهم القدرة على تنفيذ أنشطة الغذاء مقابل العمل، مثل إعادة تثجير المجتمع المحلي، وحماية البذور، وخطوطات الري والمحافظة على المياه، وكذلك أنشطة الغذاء مقابل الأصول، مثل إثارة الوعي بفيروس نقص المناعة البشرية/إيدز، وحملات التطعيم، والتدريب المهني للنساء، والتدريب في مجال الصحة والتغذية للمرضى، والدعم والتدريب التقنيين في المجال الزراعي. ومن المتوقع أن تتفق 50 300 أسرة أو 251 500 مستفيد مباشر، منهم 500 155 امرأة (62 في المائة)، 838 60 طناً من المساعدات الغذائية في هذه الفئة.

-53- ومن خلال الاستجابة لحالات الإنعاش المبكر للعائدين والنازحين المعاد توطينهم وفقاً للمعايير، سيعطي البرنامج احتياجات هؤلاء السكان لفترة محددة لتمكينهم من العمل في أنشطة التعمير، مثل فلاح الأرض، والغرس، وبناء المأوى. وستقدم مساعدات كاملة خلال فترة إعادة التوطين، وعادة لفترة لا تتجاوز إثنى عشر شهراً، لمساعدة هؤلاء الناس على الاعتماد على الذات بدرجة كافية. وتتوزع حزمة إعادة التوطين شهرياً. وسيقوم أحد الشركاء المنفذين بالإشراف على العمل ومراقبته، وتقديم المساعدة عند الاقتضاء. وهذا الدعم سيساعد المستفيدين على العمل لتحقيق الاعتماد على الذات، كما ينبغي أن يمثل هذا الدعم جزءاً من حزمة مساعدة أوسع نطاقاً لإعادة التوطين، تشمل بنوداً غير غذائية وخدمات أساسية. وبعد الحصاد الأول، ستقوم وحدة تقييم هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها بتقييم هشاشة الأوضاع إزاء انعدام الأمان الغذائي، وسيقدم توصيات بشأن ما إذا كان يلزممواصلة تقديم المساعدة. ويتوقع أن يتم إعادة توطين 291 015 شخصاً، منهم 000 181 امرأة (62 في المائة)، وفقاً للمعايير، مع توزيع 77 977 طناً من المدخلات الغذائية.

-54- وتمشياً مع التزامات البرنامج تجاه النساء ومع سياسة المساواة بين الجنسين، سيولي البرنامج اهتماماً مستمراً لضمان تمثيل المرأة في جميع جوانب العملية، بما في ذلك خططات الإدارة وتوزيع الأغذية. وسيكشف البرنامج توجيههالجزء الأعظم من مساعداته من خلال النساء مباشرة، الذي يشكلن 65 في المائة من المستفيدين. وستشارك المرأة في تحديد النشاط فيما يتعلق بالأنشطة المجتمعية للغذاء مقابل العمل/الغذاء مقابل الأصول، وسيطلب البرنامج رسمياً من خلال إبرام مذكرة تفاهم مع الشريك المنفذ أن تسيطر المرأة على 50 في المائة على الأقل من الأصول المادية أو البشرية. وسيجري التركيز على أنشطة الغذاء مقابل العمل/الغذاء مقابل الأصول التي تساعدها في جمع المياه وحطب الوقود، بغية زيادة الخيارات المتاحة لها للقيام بأنشطة مدرة دخل.

-55- وستقدم حصة غذائية خاصة كاستراتيجية وقائية في منطقة تراضي الحصاف (مقاطعة باي)، تتضمن مزيداً من خليط الذرة بالصويا والأسماك لضمان ارتفاع المحتوي من الحامض النيكوتيني. وسيشتري السمك محلياً وسيوزع في كوبتو حسب توافره. وسيستطيع مكتب البرنامج في أنغولا إمكانية تقوية الذرة مؤقتاً بمغذيات دقيقة من خلال مشروع طحن محلي. ويتمثل الحل على المدى الطويل في التأثير تدريجياً من أجل قبول محاصيل مثل الفول السوداني. ووافقت منظمة اليونيسيف على توفير المقوى اللازم. وإضافة إلى العلاج الطبي، سيستمر تقديم حصة أسرية ذات محتوى عال من حامض النيكوتيني إلى مرضى الحصاف. كما سيتلقى المعتدون بالأطفال والوافدون الجدد في المراكز الانقلالية أو مراكز الاستقبال حصة خاصة. وفي المناطق التي لا تُستهلك فيها الذرة كسلعة غذائية أساسية، مثل المقاطعات الشمالية، سيستطيع البرنامج إمكانية الاستعاضة عنها بالكسافا، التي من شأنها أن تحفز الإنتاج المحلي.



الترتيبات المؤسسية وانتقاء الشركاء والتنسيق

- 56 وزارة الشؤون الاجتماعية هي الهيئة الحكومية التي تتولى مسؤولية التنسيق الأساسية للمساعدات الإنسانية، وتتولى، إلى جانب منسق المساعدات الإنسانية، رئاسة الجماعة الوطنية لتنسيق المساعدات الإنسانية. وقد شُكلت هذه الجماعة في فبراير/شباط 1995 لرصد عملية المساعدات الإنسانية في أنغولا، وتحديد السياسات والاستراتيجيات لتنفيذها بفعالية، ول توفير حلول للمشاكل. وتقدم الأفرقة الفرعية على الصعيد الوطني إسهامات تقنية للجماعة. ويجري تكرار هذا النظام على مستوى المقاطعات.
- 57 وفي عام 2001، أنشئت وحدة تقنية داخل وزارة الشؤون الاجتماعية ولتنسيق تنفيذ عملية الإغاثة الممتدة والإعاش مع البرنامج. ويعمل البرنامج مباشرة مع وزارات الصحة، والتخطيط، والزراعة، وال التربية، ويجري ذلك عادة في إطار شراكة مع منظمة غير حكومية على المستوى المحلي.
- 58 وسيواصل البرنامج ترأس جماعة تنسيق المعونة الغذائية في أنغولا التي تضم منظمات غير حكومية، ووكالات الأمم المتحدة المعنية، وجهات مانحة. وتستعرض هذه الجماعة تنفيذ البرنامج، وترتيبات الإمداد، والمعلومات والدراسات الاستقصائية الخاصة بالتجذية، وتوفر السلع الغذائية، وآفاق المشاريع المقبلة. كما سيواصل البرنامج ترأس الأفرقة الفرعية لتحليل هشاشة الأوضاع في لواندا وفي المقاطعات.
- 59 وبالنظر إلى ضعف قدرة وزارة الشؤون الاجتماعية، فإن البرنامج سيواصل تولي المسؤولية مباشرة عن جميع عملياته للإمداد في أنغولا.
- 60 وعلى غرار ما كان عليه الحال في الماضي، سيواصل البرنامج العمل من خلال منظمات غير حكومية وشركاء منفذين. وي العمل البرنامج بالفعل مع أكثر من 130 منظمة غير حكومية وطنية ودولية في مختلف أنحاء أنغولا. وفي المناطق التي لا يتوافر فيها شركاء مناسبون، سينظر البرنامج في التوزيع المباشر للأغذية، كما هو الحال في سورايمو ونياغاري. وسيستخدم البرنامج اعتمادات تكاليف التشغيل المباشرة الأخرى لبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية ومدخلات غير غذائية لأنشطة الإنعاش المبكر.
- 61 ويجري انتقاء الشركاء المنفذين على أساس كفاءتها وفعاليتها من حيث التكلفة فيما يتعلق بالتوظيف، والموارد، وقدرة على تعبئة تمويل إضافي لتكاليف الاستهلاكية، والرصد، والإبلاغ.
- 62 وسيواصل البرنامج العمل بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة ومكتب تنسيق المساعدات الإنسانية. ومن أجل تعظيم أثر المساعدات الغذائية، سينسق البرنامج مع شركائه لتوفير مدخلات غير غذائية مثل المأوى والمياه والإصلاح وجموعات الطهي الجاهزة والأدوية والبنور والأدوات والأغذية العلاجية. وسيسعى البرنامج إلى إقامة شراكات مع وكالات الأمم المتحدة لتنفيذ أنشطة إعادة التوطين والعودة، وأنشطة الإنعاش المبكر الموجهة نحو إنشاء أصول بشرية للمرأة. وتشمل تحالفات أخرى من هذا القبيل منظمة الصحة العالمية واليونيسيف لشن حملات للتطعيم وإثارة الوعي بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ورعاية الأمومة والطفولة والتوعية الصحية والتغذوية لصالح المرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن المسائل المتعلقة بصحة المرأة وصحتها الإنجابية، ومنظمة الصحة العالمية للأمن الغذائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتقديم المساعدة للاجئين.



بناء القدرات

-**63** يعمل المكتب القطري بشكل وثيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والدمج على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات، ومع شركاء من المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية في مجال بناء القدرات من خلال تدريب النظارء على إدارة العمليات، بما في ذلك تقييم الاحتياجات، والتسجيل والتحقق، ورفع التقارير، ومناولة المعونة الغذائية وتوزيعها. وسيجري التركيز بشكل خاص على المشاركة المجتمعية، ومشاركة المرأة، وأنشطة الإنعاش. وستستخدم إدارة مشروع الأغذية والتدريب في مجال التغذية لتنفيذ توصيات وزارة الشؤون الاجتماعية/اليونيسيف المنادية باستخدام المطبخ المجتمعية الممتدة كنظام لتحديد المستفيدين لبرامج التغذية.

-**64** وتتضمن الميزانية التقديرية لتكليف التشغيل المباشر الأخرى مخصصات نقية لأنشطة التالية في مجال التدريب/بناء القدرات:

- ◀ إجراءات التسجيل/التحقق وإدخال البيانات؛
- ◀ إدارة الأغذية، بما في ذلك التخزين والمناولة؛
- ◀ إجراءات الرصد والتقييم والإبلاغ؛
- ◀ إدارة المطابخ المجتمعية، بما في ذلك الطهي والتغذية والصحة والعادات الصحية وتحديد المستفيدين بقياس محيط منتصف الجزء الأعلى من الذراع؛
- ◀ الإنعاش، مثل نهج المشاركة المجتمعية مع التركيز على أدوار المرأة، وإثارة الوعي بالمارسات المواتية بيئياً، والدعم التقني لتنفيذ المشروع.

ترتيبيات الإمداد

-**65** سيتلقى البرنامج بضائع المساعدات الإنسانية عبر ثلاثة موانئ بحرية هي: لواندا (40 في المائة)، ولوبيتو (45 في المائة)، وناميبي (15 في المائة). وبالنسبة إلى عمليات التسليم في نقاط التسليم الأمامية، ستغادر البضائع الممونة مباشرة، كلما أمكن، للحفاظة على انخفاض التكاليف.

-**66** ويشغل البرنامج مستودعات أساسية وعنابر عبر في لواندا ولوبيتو ولوبانغو. وهذه المستودعات تُتأجير تجارياً، وتبلغ قدراتها الاستيعابية 19 000 طن في لواندا، و21 000 طن في لوبيتو، و6 000 طن في لوبانغو. ومرافق التخزين في مكاتب البرنامج الفرعية الاثنتي عشر في المقاطعات إما مستأجرة تجارياً أو موفرة من الحكومة. ويحتفظ البرنامج بمجموعة خيام للتخزين يمكن نشرها وفقاً لمتطلبات التخزين الإضافية في المقاطعات.

-**67** ونظراً إلى الحالة الأمنية وسوء حالة الطرق، يُنقل 60 في المائة من الأغذية جواً. وعملاً على تخفيض التكاليف والإسهام في تنمية قطاع الطرق-النقل في أنغولا، سينفذ البرنامج قصارى جهده، بقدر ما تسمح الحالة الأمنية، لتسليم السلع في نقاط التسليم الأمامية براً. ويتوقع أن تتقى مقاطعتنا هومبوا وباي 31 في المائة من مجموع الأغذية. وهدف البرنامج هو تسليم ما لا يقل عن 30 في المائة من احتياجات المقاطعتين براً انطلاقاً من لوبيتو ولوبانغو. وستُبذل الجهد للوصول براً إلى مقاطعات أخرى مثل وينغ وزائر.

-**68** وستنفذ العمليات الجوية انطلاقاً من منطقتين في لواندا ولوبيتو (كاتومبيلا)، ومن قاعدة في لوبانغو. وسيبحث المكتب القطري الحاجة إلى قاعدة للعمليات الجوية في ناميبي بدلاً من لوبانغو. وستنقل المواد الغذائية بواسطة خمس



طائرات من طراز بوينغ 727، وهيركلز L-100، وطائرة بفالو DHC-5، ويتم اختيارها وفقاً لحالة مهبط الطائرات وطوله.

-**69** وتضطلع مكاتب البرنامج الفرعية، بالتعاون مع الشركاء المنفذين، بمسؤولية ضمان الشحن الفوري للسلع الغذائية من نقاط التسليم الأساسية إلى موقع التوزيع. ولا تزال أكبر العوائق أمام النقل الثانوي على مستوى المقاطعات تمثل في الأمان وتخزين الوقود. ويجري البرنامج محادثات مع الشركة الحكومية SONAGOL، وهي مورد وموزع للوقود، لإعطاء الأولوية في توزيع الوقود للشركاء المنفذين وشركات النقل. ويجري وضع الخطط لإزالة نظم قطاع تسويق الوقود وتوزيعه، وهو ما من شأنه أن يحسن الإمداد بالوقود وتوافره.

-**70** وبالنظر إلى ضرورة النقل الجوي لبضائع المعونة الإنسانية إلى معظم الجهات، فإن معدل تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة يبلغ 320 دولاراً للطن الواحد. وتتفيد شبكة البرنامج للمعلومات ونظام المعلومات العالمية في المكتب القطري سبيسر إجراء استعراضات أكثر انتظاماً وشمولًا لمعدل تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة، وكفالة إجراء تعديلات فورية.

الرصد والتقييم المستمر ورفع التقارير

-**71** تُبذل جهود كبيرة في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإعاش الجارية لتوحيد نظام الإبلاغ والرصد من جانب الشركاء المنفذين والمكاتب الفرعية. وأدخلت نماذج تقديم التقارير وقوائم مرجعية حتى يتسعى جمع البيانات على نحو موحد. وتصنف المعلومات حسب قنوات المستفيدين والجنس. وستتصبّب الجهود الرامية إلى تحسين نظام الرصد والتقييم في عملية الإغاثة الممتدة والإعاش لعام 2002 على جمع المعلومات الموجهة نحو النتائج. وستستفيد هذه المهمة من منهجية الإطار المنطقي في مرحلة التصميم، ومن خطط عمل المكتب الفرعى والوحدة، التي حدّدت بالفعل مجموعة مؤشرات أساسية يمكن قياسها.

-**72** وحيثما يمكن، فإن المعلومات المتعلقة بالمستفيدين، والمجموعة من خلال نماذج التقارير الشهرية والفصلية التي يعدها الشركاء المنفذون والمكاتب الفرعية، ستُخزن في قاعدة بيانات مركبة في المكتب القطري. وستتاح هذه المعلومات لوحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها للاستفادة منها في إعداد الخرائط وتحديثها.

-**73** وبالنظر إلى الأهمية المتزايدة لعنصر إعادة التأهيل في البرنامج الشامل، فإن البرنامج سيتعاون بصورة وثيقة مع الشركاء المنفذين لضمان كفاية الرصد وتحسين التقارير، وهو ما سيوفر معلومات أساسية عن أنشطة إعادة التأهيل وإنشاء الأصول، وعن أثر هذه الأنشطة على المجتمعات المحلية المقصودة.

-**74** وسيعمل البرنامج بشكل وثيق مع الشركاء المنفذين ووكالات الأمم المتحدة الأخرى لقياس أثر المساعدات الإنسانية. وسيجري تتبع مجموعة منتظمة من المؤشرات، بما في ذلك مؤشرات الحالة التغذوية والصحية، بالمقارنة بالمعلومات الأساسية بغية قياس مدى فعالية أنشطة البرنامج.

-**75** وسيكمل البرنامج بياناته للرصد والإبلاغ بمعلومات نوعية تتعلق بعملياته، التي تجمع على الصعيد المجتمعي. وستستخدم مجموعة متنوعة من الأدوات مثل المسوح التغذوية ومسوح مرحلة ما بعد توزيع الأغذية لجمع المعلومات المطلوبة.



عملية الشراء المحلي وأثرها على السوق

-**76** لرصد ما قد يترتب على المساعدات الغذائية من آثار ضارة على الأسواق المحلية، أنشأ البرنامج أداة لتحديد المناطق التي قد تؤثر فيها المعونة الغذائية التي يقدمها تأثيراً سلبياً على الإنتاج المحلي والأسواق المحلية، وستُعدل الأنشطة وفقاً لذلك. وتقدم النشرة الدورية لوحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها معلومات محدثة عن الأمان الغذائي وتوافر الأغذية على مستوى المنطقة. وسيظل البرنامج قادراً، بتحسين نظام التوجيه، على مساعدة الأسر المنعدمة القدرة الشرائية، مما يقلل من التأثير على أسعار الأسواق.

-**77** وقد اتبع مكتب البرنامج في أنغولا منذ عام 1999 سياسة لشراء السلع الغذائية المنتجة محلياً. ويحد من نطاق هذه السياسة شدة ضعف الإنتاج المحلي وعدم انتظام توافره، وذلك نتيجة لاستشراء انعدام الأمن وانتشار الألغام. ومع ذلك، اشتري مكتب البرنامج في أنغولا محلياً في عام 2001 أكثر من 7 003طن من الذرة، والدخن، والسمك المجفف، والملح المحتوي للبيود بموجب عقداً مبرمة مع تسع موردين.

التدابير الأمنية

-**78** نظراً إلى استمرار الحرب وهجمات العصابات، فإن موظفي البرنامج وما لديه من أصول لا يزالون عرضة لأخطار متواصلة بسبب الآثار المباشرة للقتال واختراق القانون والنظام. وتظل مخزونات أغذية البرنامج معرضة بشكل خاص للنهب وهجمات قطاع الطرق.

-**79** ويشارك المكتب القطري في التدابير الأمنية للنظام الموحد للأمم المتحدة ولديه موظف أمن متفرغ مسؤول عن الترتيبات الأمنية للبرنامج في جميع المكاتب.

-**80** وتتضمن الترتيبات الأمنية في المكاتب الفرعية والمستودعات المركزية لاستعراض دائم. ويجري تحسين الإضاءة في المستودعات وتحديث المنشآت الكهربائية، كما يجري حالياً تبديل عدة مولدات كهربائية. وفي الحالات التي تكون فيها الأسيجة منخفضة يتم تركيب أسلاك شائكة ومواد تسبيح. وتحظى معظم المستودعات في المقاطعات بحماية قوات الشرطة.

-**81** وقد زودت مكاتب البرنامج الفرعية على مستوى المقاطعات المعرضة لأخطار شديدة مثل لوينا، وكويتو، وهوامبو، ومالانغي بمعدات تكفل حماية موظفي البرنامج. وسيواصل البرنامج الاستثمار بشكل كبير في الاحتفاظ باتصالات لاسلكية ذات التردد العالي جداً والتردد العالي، والبريد الإلكتروني المستند إلى الأجهزة اللاسلكية.

استراتيجية إنتهاء المعونة

-**82** تتوقف استراتيجية إنتهاء المعونة على تطور الحالة السياسية والعسكرية في أنغولا. وفي ظل الظروف الراهنة، يعتزم البرنامج تخفيض عمليات الإغاثة تدريجياً، مع زيادة الدعم لأنشطة الإنعاش. وعملية الإغاثة الممتدة والإعاش المقترحة تمثل المرحلة الأولى في عملية الانتقال هذه.

-**83** وسيواصل البرنامج مع الحكومة جهود الدعوة الخاصة في عام 2002 لكي تواصل السلطات رعاية حالات اجتماعية على المدى الطويل، مثل الأيتام والمسنين. وسيقدم البرنامج مساعدات تقنية للوحدة التقنية في وزارة الشؤون الاجتماعية والدمج من أجل إعداد خطة عمل مفصلة ومحددة زمنياً.



آلية الطوارئ

- 84 أعدت خطة للطوارئ لعامي 2000-2001 حال زيادة تدهور الأوضاع. وليس ثمة حاجة فيما يبدو لهذه الخطة هذا العام. فنهج التوجيه المرن للعملية، إلى جانب تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها ونظم التسجيل، تسمح بالتصريف سريعاً عند الحاجة. وتصور عام 2002 المقبول بالنسبة إلى جماعة المساعدات الإنسانية واقعي ويتحسب بالفعل لحدث تدهور طفيف في الحالة. والإطار الزمني القصير للعملية يسمح بإجراء عمليات إعادة تقييم منتظمة وبالعمل على تعديلها.

الميزانية والمدخلات

← الاحتياجات من المدخلات

- 85 ترد في الملحقان الأول والثاني ميزانية الإغاثة الممتدة والإعاش. وتبلغ تكاليف التشغيل المباشرة 316 735 193 دولاراً مقابل تكفة إجمالية للبرنامج قدرها 264 518 233 دولاراً. وتبلغ تكاليف التشغيل المباشرة 500 520 3 دولاراً. وتُقدر التكاليف التي تحملها الحكومة بمبلغ 000 67 500 دولار ، بما في ذلك إعانت الوقود ورسوم هبوط الطائرات/استخدام المواقف. ويبلغ مجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج والحكومة 264 018 301 دولاراً.

← الاحتياجات من السلع

- 86 تُقدر الاحتياجات من السلع بـ 598 305 طناً من الحبوب والبقول والزيوت وخليط الذرة بالصويا والسكر والسمك المجفف للفترة من يوليو/تموز 2002 حتى ديسمبر/كانون الأول 2003، حسبما يرد أدناه:

الجدول 2: مجموع الاحتياجات من الأغذية حسب نوع النشاط

المجموع (بالأطنان)	الأسماك	الملح	السكر	خليل الذرة بالصويا	الزيوت	البقول	الحبوب	
166 783	1 239	1 538	2 916	15 064	10 625	13 682	121 718	الطوارئ
138 815	0	1 465	310	1 003	7 909	12 372	115 726	الإعاش
305 598	1 239	3 003	3 226	16 097	18 534	26 054	237 444	المجموع
16 978	69	167	179	894	1 030	1 447	13 191	الاحتياج الشهري

التوصية

- 87 يوصي المدير التنفيذي المجلس التنفيذي بأن يجيز عملية الإغاثة الممتدة والإعاش هذه في حدود الميزانية الموضحة في الملحقين الأول والثاني.



الملحق الأول

توزيع تكاليف المشروع

القيمة (دولار)	متوسط التكلفة للطن الواحد	الكمية (طن)	النفقات التي يتحملها البرنامج
28 493 400	120	237 445	- الذرة
13 027 000	500	26 054	- البقول
12 047 750	650	18 535	- الزيت
4 507 160	280	16 097	- خليط الذرة والصويا
854 890	265	3 226	- السكر
300 200	100	3 002	- الملح
619 500	500	1 239	- أسماك مجففة
59 849 900		305 598	مجموع السلع
32 433 348			النقل الخارجي
97 931 568			مجموع النقل البري والتخزين والمناولة
3 520 500			تكاليف التشغيل المباشرة الأخرى
193 735 316			مجموع تكاليف التشغيل المباشرة
باء - تكاليف الدعم المباشر (الإطلاع على التفاصيل انظر الملحق الثاني)			
22 886 450			مجموع تكاليف الدعم المباشر
216 621 766			مجموع تكاليف المباشرة التي يتحملها البرنامج
جيم - تكاليف الدعم غير المباشر (7.8 في المائة من مجموع تكاليف المباشرة)			
16 896 498			المجموع الفرعى لتكاليف الدعم غير المباشر
233 518 264			مجموع تكاليف التي يتحملها البرنامج

⁽¹⁾ هذه تشكيلة أغذية افتراضية تُستخدم لأغراض وضع الميزانية وإجازة المشروعات. أما التركيبة الدقيقة للسلع المقدمة وكمياتها فقد تتبادر تبايناً شديداً، كما هو الحال في كل مشروعات البرنامج، اعتماداً على مدى توافر تلك السلع.



الملحق الثاني

متطلبات الدعم المباشر (بالدولار)

الموظفوون

7 966 500	الموظفوون المهنيون الدوليون
142 500	موظفو الخدمات العامة الدوليون
1 852 790	الموظفوون المهنيون الوطنيون
6 077 710	موظفو الخدمات العامة الوطنيون
72 750	متطوعو الأمم المتحدة
1 062 000	المساعدة المؤقتة
88 600	العمل الإضافي
828 700	الحوافز
95 000	الخبراء الاستشاريون الدوليون
760 000	سفر الموظفين في الخدمة
86 600	تدريب الموظفين وتنمية قدراتهم
19 033 150	المجموع الفرعي

المصروفات المكتبية والتكاليف المتكررة الأخرى

624 600	إيجار المرافق
24 000	المرافق العامة
140 000	اللوازم المكتبية
491 000	الاتصالات وخدمات المعلومات والاتصالات
62 500	التأمين
71 500	إصلاح المعدات وصيانةها
340 000	صيانة السيارات وتكاليف التشغيل
203 500	مصروفات مكتبية أخرى
436 000	خدمات منظمات الأمم المتحدة
2 393 100	المجموع الفرعي

تكاليف المعدات وتكاليف ثابتة أخرى

717 500	السيارات
622 500	معدات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات
120 200	الأثاث والأدوات والمعدات
1 460 200	المجموع الفرعي

مجموع تكاليف الدعم المباشر





المُلْحَقُ الثَّالِثُ

عدد المستفيدين حسب نوع المساعدة في عملية الإغاثة الممتدة والإعاش - أنغولا 10054 (التوسيع الأول)

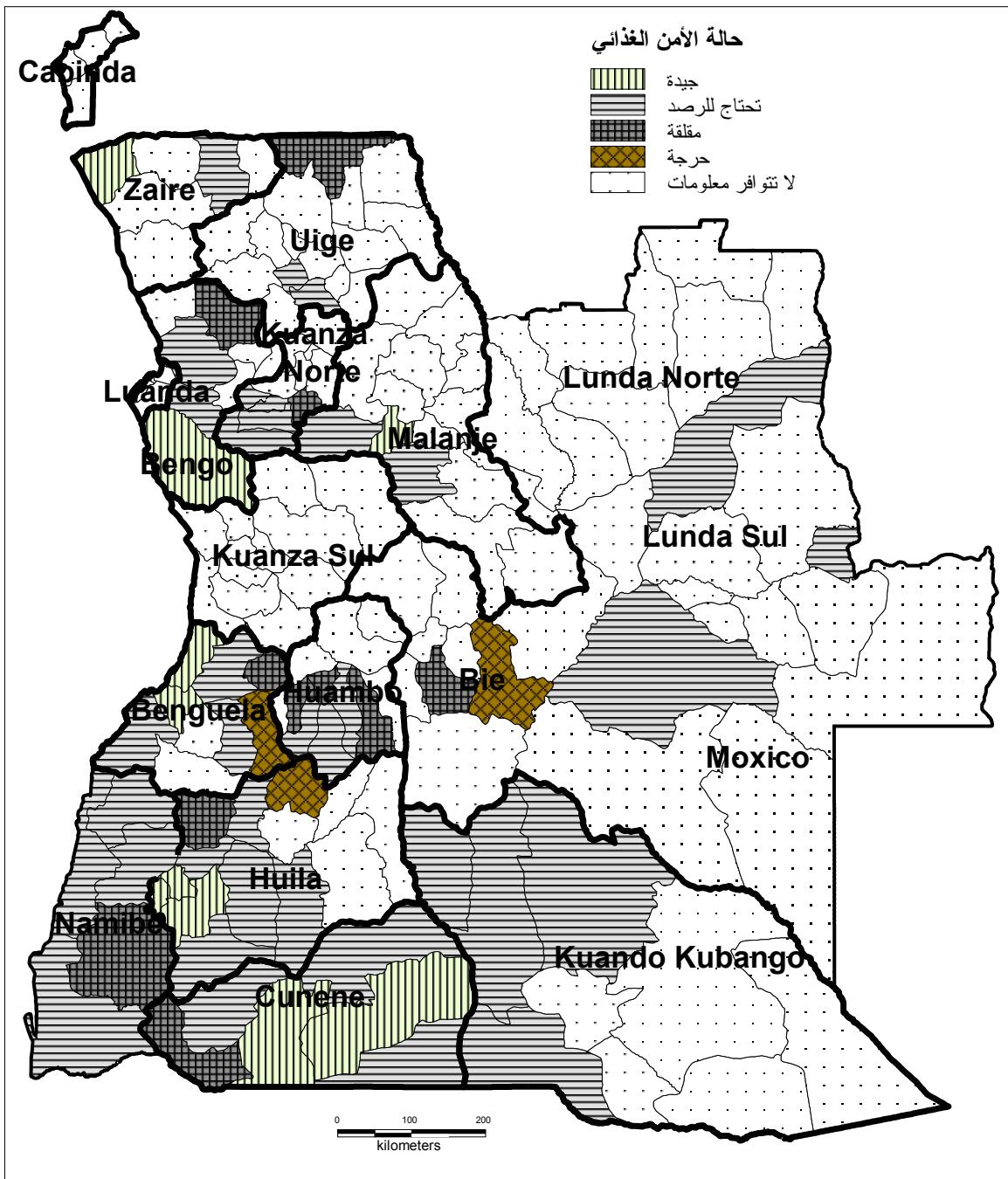
مختصرات واردة بالملحق الثالث

مسؤول العناية بمرضى البرامج الطبية	A-PM
مطبخ مجتمعي للأشخاص فوق سن الخامسة	CC-a
مطبخ مجتمعي للأطفال دون سن الخامسة من العمر	CC-c
مسؤول العناية بمرافق التغذية العلاجية	RF-CNS
النازحون الجدد	N-IDP
النازحون القدامى	A-IDP
مرضى البرامج الطبية	PM
توزيع حصص الإغاثة الغذائية الوقائية من مرضى الحصاف في منطقة توطن المرض (كوبتو)	PEL-K
أنظر أعلاه (ماما كوبا)	PEL-C
إعادة التوطين	RST
مركز تغذية علاجية	CNT
مركز تغذية تكميلية	CNS
لاجئون	REF
مقيمون يعانون من هشاشة الأوضاع	RES-V
متطوعون	VOL
الزراعة	AS
التعليم	EF
تعليم الأطفال	EF-c
الصحة	SAS
فئات أخرى	OA
موقع إعادة التوطين الجديدة	N-RST
موقع إعادة التوطين القديمة	A-RST



الملحق الرابع

خريطة هشاشة الأوضاع (أغسطس/آب - أكتوبر/تشرين الأول 2001)



طريقة رسم الحدود في هذه الخريطة لا تعني أي حكم من جانب البرنامج على الوضع القانوني لأي منطقة أو بلد أو أي إقرار أو قبول بهذه الحدود.